أماراباك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا www.amarabac.com
المجلد الثاني، العدد الرابع (٢٠١١)، ص ص٦٩-٧١

عرض كتاب:

الإعلام الجماهيري العربي:

الصحف، الإذاعة والتلفزيون فى السياسة العربية[١]

عرض وتقديم: د. جمال محمد عبد الحي[٢]

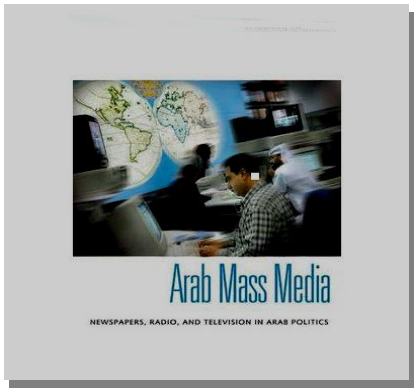

تختلف طبيعة العلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام باختلاف طبيعة النظام السياسي الاجتماعي السائد، ففي الأنظمة الديمقراطية، هناك تأكيد على حرية الصحافة في المجتمع وضرورة فصلها عن نظام الحكم ومؤسساته، وجعلها سلطة قائمة بذاتها كسلطة رابعة إلى جانب السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، حتى تؤدي دورها على أكمل وجه وبعيداً عن الضغوط الحكومية والرسمية في إطار من الاحترافية والمهنية. ويمارس الإعلام الحرّ في الأنظمة الديمقراطية وظيفة «الحارس» حيث تراقب أداء السلطة التنفيذية ومؤسساتها وتتناولها بالنقد والتحليل، وتعمل على فضح الممارسات السلبية للمسؤولين. أما في الأنظمة غير الديمقراطية (السلطوية)، فإن وسائل الإعلام فيها غالباً ما تكون تابعة للسلطة وتخضع لتوجهاتها في ظل عدم وجود أحزاب معارضة ولا مؤسسات مجتمع مدني فعالة ولا جمعيات ونقابات مهنية تدافع عن مصالح العامة.

وفي العالم العربي، تواجه وسائل الإعلام قيوداً تحدّ من دورها في مراقبة مؤسسات الدولة بحريّة وشفافيّة ومسؤولية تجاه المجتمع، وهي إما قيود ثقافية اجتماعية نابعة من طبيعة النظام السياسي الاجتماعي السائد في البلد، وإما قيود قانونية وضعت للسيطرة وضبط أداة وسائل الإعلام. كما ويفرض الواقع السياسي الاجتماعي في أي بلد أو قطر على وسائل الإعلام التعاطي مع مختلف الشؤون السياسية والاجتماعية الثقافية بطريقة معينة، وتكون هذه الاعتبارات في كثير من الأحيان قيوداً تحدد لوسائل الإعلام كيفية التعاطي مع الأخبار والقضايا المحلية والدولية، وبما لا يتعارض

---

[١] William Rugh, 2004, *the Arab Mass Media: Newspapers, Radio and Television in Arab Politics*, Praeger, Westport, CT

[٢] dr_j_tamimi@hotmail.co.uk

مع الاعتبارات السياسية والاجتماعية والثقافية للسلطة والسائدة في المجتمع. ولدراسة الإعلام العربي، ينبغي دراسة جدلية العلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام... ظروف وأسباب ظهور مثل هذه القيود، وما طبيعة القيود الاجتماعية والثقافية والسياسية في الممارسة الإعلامية؟

ويعد هذا الكتاب جامعاً ومرجعاً جديراً بالقراءة والاطّلاع وتحديداً لطلاب الإعلام والصحافة، و يهتم بدراسة وتحليل الإعلام العربي؛ وصدر سنة ٢٠٠٤ في مئتين وأربع وستين صفحة (٢٦٤ص) باللغة الانجليزية ويحمل عنوان: «الإعلام الجماهيري العربي: الصحف، الإذاعة والتلفزيون في السياسات العربية» للمؤلف وليم راف William Rugh الد بلوماسي والسفير السابق للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط لسنوات طويلة. ويستند المؤلف في تأليفه لهذا الكتاب إلى خلفية ما عرفه الواقع السياسي العربي، التي انعكست آثاره على الواقع الإعلامي والاتصالي. وحاول المؤلف - من خلال هذا الكتاب-، حصر أهم وظائف وملكية وهيكلية وسائل الإعلام والاتصال، في العالم العربي، ما سيساعد الدارسين في مجال الإعلام والاتصال، والأكاديميين، والمهنيين، والصحفيين ، في الحصول على معطيات مختلفة مهمة، شهدها الواقع الإعلامي العربي قبل عام ٢٠٠٣.

وفي هذا الكتاب يصنف المؤلف الإعلام العربي وفقاً للملكية والرقابة المفروضة ووظائف وسائل الإعلام إلى ثلاثة أنواع:

١- **الإعلام الثوري أو التعبوي Mobilization Media**: ويوجد في دول مثل (سورية- ليبيا- السودان- العراق) ويتسم بعدم نقد السياسات الحكومية وسياسة وإيديولوجية الحزب الحاكم. وفي الإعلام الثوري أو التعبوي لا يتعرض بالنقد للشخوص المهيمنة في الحكومة سواء كان عن طريق افتتاحيات الصحف أم عن طريق الأخبار ومعالجتها. فالمعلومات السلبية عن الشخصية، السلوك أو الحيوات الشخصية للقيادة لا تجد طريقها إلى الكلمة المطبوعة. وتتسم أيضاً بعدم وجود التباين والاختلاف (Non–Diverse). فكل هذه الصحف تعمل على توقير واحترام القيادة وسياساتها. وأيضاً الإعلام في تلك الدول يحاول جاهداً رصّ الجماهير حول سياسات تلك الأنظمة والأحزاب الحاكمة ومحاربة الأعداء المتوهمين داخلياً وخارجياً، وغالباً ما تكون رسائل التعبئة ضمنية وتهدف إلى دعم النظام والحزب وسياساته والدفاع عنه.

٢- **الإعلام السلطوي أو الرسمي Loyalist Media**: ويوجد في دول مثل دول الخليج العربي (ماعدا الكويت)، ويخضع بالأساس لوزارات الإعلام وإشراف الدولة المباشر؛ إذ تعمل قطاعات الإعلام، وإداراته، وهيئاته تحت إشراف وزارات الإعلام. وتعمل وزارة الإعلام ووكالة الأنباء الرسمية على عكس الرأي الرسمي للدولة، وتقوم وسائل الإعلام بتبني هذا الدور. وتنظم الحكومات اجتماعات دورية مع القيادات الإعلامية بصفة خاصة أو معلنة لتمرير السياسات الحكومية وتبنّيها من خلال وسائل الإعلام.

وحول الإعلام التعبوي أو السلطوي يشير الكاتب إلى العلاقة بين الإعلام والسلطة والحزب الحاكم بأنها علاقة غير تفاعلية أو تبادلية كما هي في الأنظمة الديمقراطية، حيث تملي الحكومة أو الحزب على وسائل الإعلام توجهاتها وأفكارها، وتعتبر الإعلام وسيلة دعائية تثبت شرعيتها وتروّج لها وتواجه خصومها وتدافع عن مصالحها، وتهيمن الحكومة أوالحزب الحاكم على الصحف المركزية الرسمية، وتمارس أشكالاً مختلفة من التنظيم والسيطرة مثل التحكم في تراخيص إصدار الصحف

وتعيين رؤساء التحرير وتوجيه السياسات التحريرية والتحكم في تدفق المعلومات والإعلانات، علاوة على القيود القانونية التي تجيز مراقبة الصحف ومصادرتها وتعطيلها وحبس الصحفيين إذا تجاوز حق النقد الحدود المرسومة له.

٣- **إعلام التعددية Diverse Media**: التي تتواجد في الدول ذات حرية ديمقراطية نسبية مثل الكويت ولبنان حيث يقوم الإعلام بالحديث عن قضايا سياسية واجتماعية حساسة، ورغم ما شهدته هذه الدول العربية من حرية نسبية في وسائل الإعلام، إلا أن الأنظمة الإعلامية في تلك الدول لم تتحرر كاملاً من تراث النظرية السلطوية من خلال التأثير والنفوذ الحكومي من خلال التعيينات الرسمية لرئاسات التحرير ومسؤولي الإعلام الذين يقومون بدور إدارة العمل الإعلامي وفق الخط الرسمي.

والكتاب يحتوي على اثني عشر فصلاً، يتناول مختلف جوانب الإعلام العربي من بنيته وملكيته ووظائفه والأدوار التي يقوم بها في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويحلل الكاتب الصحف اليومية في هذه الأقطار. يتناول الكتاب في الفصل الأول خصائص الإعلام العربي السلطوي الذي يميز معظم الأقطار العربية، رغماً الاختلافات بين هذه الدول في الظروف السياسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويقدم الكاتب في هذا الفصل سرداً لتطور الصحافة المكتوبة والمطبوعات والنشر. أما الفصول من ٢-٧ فإنها تتناول بالعرض، والتحليل الصحافة العربية التي نشأت بعد الاستقلال. و يعرض الفصل الثامن الصحافة العربية المكتوبة التي نشأت خارج حدود أقطارها الوطنية. وتركز الفصول ٩-١١ على وظائف وهيكلية الإذاعة والتلفزيون في العالم العربي. وفي النهاية فإن الفصل الثاني عشر يلخّص نتائج التحليل والدراسة ويقدم عدداً من النتائج عن ظروف الإعلام العربي ومدى استمرارها.

****